

موجز تنفيذي

بعد قيام ثورة كانون الثاني/يناير 2011 ضد الرئيس زين الدين بن علي، تعرضت تونس ولأول مرة إلى تشكيلة واسعة من مساعدات الخبراء الدوليين في عملية الانتقال الديمقراطي. وكانت تلك أيضاً تجربة جديدة على الأطراف الفاعلة الدولية التي تجاهل عدد كبير منها تونس أو حُرِم من الوصول إليها بشكل كامل، مما أدى إلى عدم معرفتها بتطلّعات البلاد. وبعد مرور سنتين على دخول تونس في المرحلة الانتقالية، تفاوتت النتائج حيث ساد التعارض والارتباك في ما يخص الأدوار والمسؤوليات. وبالرغم من ذلك، لا يزال باستطاعة الأطراف الفاعلة الدولية أن تتخذ إجراءات بسيطة لإنجاز نشاطاتها بفعالية أكبر كما تستطيع الأطراف التونسية أن تقوم بدورٍ توجيهي أكبر في العلاقة بين الجهتين. مما سيضع عملية الانتقال الديمقراطي على مسار أفضل ويدفع الأطراف الفاعلة الدولية للعمل بشكل أكثر فعالية بدلاً من التحركات العشوائية التي لا تزال مستمرة في البلاد التي تمر بمرحلة الانتقال الديمقراطي داخل العالم العربي وخارجه.

أبدت الأطراف الدولية الفاعلة إهتماماً فورياً بتونس بعد انفتاحها المفاجئ. وكان لديهم أسباب كثيرة وراء الاستجابة بهذه الطريقة التي عكست الدروس التي اكتسبتها من وسط أمريكا، ووسط وشرق أوروبا، والبلقان وجنوب إفريقيا في التسعينات، وغرب إفريقيا، وجنوب شرق آسيا، والعراق وأفغانستان في أوائل هذا القرن. ولكن كما هو معتاد لم يسهل عليها تقديم هذه الخبرات المكتسبة بترتيب جيد ومنظم.

قامت مؤسسة دعم الانتقال المتكامل بدراسة التجربة التونسية فيما يخص إصلاح قطاعات الإعلام والأمن والقضاء وتشغيل الشباب. وهي قطاعات سياسية بارزة حددتها الأطراف الفاعلة الدولية والأطراف التونسية على حدّ سواء كأولويات للعمل في مرحلة مبكرة من الانتقال الديمقراطي. غير أن تطوير صورة واضحة لحركة العمل داخل هذه القطاعات كان صعباً، حيث أن جهود المساعدات الدولية في كل من هذه القطاعات تشابكت مع المجالات الأوسع للديمقراطية والتنمية وسيادة القانون. ومع ذلك، فقد جاءت تقارير المحصلة النهائية متطابقة حيث يرى معظم التونسيون أن هذا الاندفاع الدولي يثير الارتباك، بل يشبه الاجتياح أحياناً.

وبالرغم من تحقيق بعض النتائج الإيجابية في العملية الانتقالية، بدأت العلاقة الدولية الوطنية تتحرر من أوهامها بسبب ظهور الخلافات حول القضايا الأساسية المتعلقة بالمسؤوليات والتنسيق والأولويات والاحتياجات. وهناك شعور سائد بأنّ التغييرات التي تم تحقيقها في القطاعات الأربعة لا تتناسب مع الوقت المستغرق والموارد المستخدمة. وبدأ القلق يزداد مع مواجهة الأطراف التونسية والعديد من شركائها الدوليين من المنظمات غير الحكومية للتناقض المحتوم في تمويل المانحين وفي الفعاليات. ورغم هذا، كلا الطرفين يمكنهما اتخاذ خطوات بسيطة لتعظيم الاستفادة من نسبة النوايا الحسنة المتبقية. ويمكن تكرار نسخ معدلة من نموذج التنسيق الذي تمّ إعتماده مؤخراً في القطاع الإعلامي، في القطاعات الثلاثة الأخرى الأقل تنسيقاً. ويمكن أيضاً إعادة توجيه مساعدات الخبرة الدولية في مجالات أخرى من أولويات العملية الانتقالية.

الصعوبات التي تم إكتشافها في تونس من خلال هذا البحث يمكن استخدامها كدليل للإجراءات التي تستهدف حلّ المشاكل المنهجية في أسلوب التعامل الدولي مع عملية الانتقال للديمقراطية. إنشاء بوابة متكاملة لمعلومات عمليات الانتقال الديمقراطي قد يكون من أولى المهام التي يتم تمويلها دولياً للتعامل مع كافة عمليات الانتقال الديمقراطي أو فيما بعد النزاعات. وجود دليل لدرجة الاستعداد الانتقالي خاص بالأطراف الوطنية قد يساعدها في الحصول على أفضل ما يمكن أن تقدمه منظومة مساعدات الخبراء الدوليين عندما تصل إلى البلاد. وجود مجموعة اختيارية من المبادئ الدولية لتطوير نوعية الخبرات الدولية المقدمة هو أمر ضروري ويمكن تنفيذه.

لا تزال الفرصة مواتية لوضع الأسس اللازمة لبناء تونس أكثر ديمقراطية وعدالة. ويستطيع هذا البلد عن طريق بعض التعديلات البسيطة في أسلوب العمل أن يصبح نموذجاً لكيفية تقديم المجتمع الدولي للخبرات والدروس حول صنع السياسات الانتقالية الناجحة.